



تقويم السياسات العامة

المدرّب: الدكتور سعيد عيسى

المحتوى

- 2..... أهداف التدريب
- 3..... مفهوم السياسة العامة
- 3..... ما هي السياسة العامة
- 4..... دراسة السياسة العامة
- 4..... مراحل السياسة العامة
- 5..... الطريقة التي تمارسها الحكومة للعمل على حل مشاكل المجتمع من خلال السياسة العامة
- 5..... منشأ السياسة العامة
- 6..... تقويم السياسة العامة
- 6..... مفهوم التقويم:
- 6..... أنواع التقويم
- 6..... المشاركون في عملية التقويم
- 7..... آثار أو نتائج تطبيق السياسة العامة
- 7..... أهداف تقييم السياسة العامة
- 8..... أنواع التحليل
- 9..... ملخص
- 10..... المراجع

أهداف التدريب

أن يتمكن المشاركون في نهاية ورشة العمل من:

- تحديد مفهوم السياسة العامة
- معرفة طرق وأساليب تقييم وتحليل السياسة العامة من جهة:
 - أ. المضمون.
 - ب. المخرجات.
 - ج. الآثار المترتبة عنها.
 - د. مقارنة الآثار بالأهداف
 - هـ. مقارنة الأهداف كمياً
 - و. مقارنة الأهداف نوعياً
 - ز. المستفيدين منها (أصحاب المصلحة).

مفهوم السياسة العامة

السياسة العامة أو السياسات العامة هي الدليل المحدد للمبادئ والإجراءات التي تتخذها السلطة التنفيذية الإدارية للدولة المتعلق بفئة معينة من القضايا بطريقة تتماشى مع القانون والتشريعات.

بشكل عام، يتمثل أساس السياسات العامة في مدى الالتزام بالدستور الوطني وكذلك تنفيذ التشريعات. والبعض يضمّن السياسة العامة بالإضافة إلى ما تقدم كلاً من التفسيرات والأنظمة القضائية والتي يتم اعتمادها بشكل عام من خلال التشريعات.

نظام يتضمن "خطط العمل، والإجراءات التشريعية والقوانين والألويات التمويلية المعنية بقضية معينة والتي تصدرها الجهة الحكومية أو أي من ممثليها." وبهذا يمكننا القول أن السياسات العامة عادةً ما تتجسد في "الداستير، والقوانين التشريعية، والأحكام القضائية."

ما هي السياسة العامة

- هي المنظم لما يحق وما لا يحق للفرد أن يمارسه والطريقة التي يمارس بها ما يريد.
- هي المحدد لعلاقات الفرد مع الحكومة ومع الغير.
- هي الأدوات التي تستعملها الحكومة لتنظيم حياة الأفراد في المجتمع.
- هي أداة الحكومة في حماية المجتمع والدولة وفي تحقيق الأهداف العامة.
- لها تأثير نوعي كبير على حياة الأفراد والمجتمع. وهو تأثير إيجابي وسلب في وقت واحد ولكن بدرجة مختلفة فقد يكون تأثيرها إيجابي على البعض وسلب على البعض الآخر بل وقد تتفاوت كذلك درجة التأثير من شخص لآخر.

السياسة العامة هي تفاعل ديناميكي معقد يتم في إطار نظام فكري بيئي سياسي محدد تشارك فيه عناصر معينة رسمية وغير رسمية يحددها النظام السياسي وأهم هذه العناصر هي:

الصحافة والرأي العام	السلطة القضائي	السلطة التشريعية	دستور الحكم في الدولة
المجتمع المدني	الأحزاب السياسية	السلطة التنفيذية	الأيدولوجية أو الفلسفة السياسية الحاكمة

دراسة السياسة العامة

أن دراسة السياسة العامة جهد علمي منظم هدفه فهم وتحليل وتقييم الكيفية التي تمارس بها الحكومة دورها في خدمة المجتمع ورعاية مصالحه من ناحية، والمساهمة في تحسين مستوى كفاءة الأداء الحكومي سواء في رسم أو تقييم السياسة. محور اهتمامات هذا العلم هو في واقع الأمر جوهر العمل الحكومي وهدفه التأثير في عمليات رسم وتنفيذ السياسة العامة. دراسة السياسة العامة تتناول العمل الحكومي من مدخلين الأول: إجرائي ومحوره كيفية رسم وتنفيذ وتقييم السياسة العامة أياً كان موضوعها. الثاني: موضوعي ومحوره دراسة سياسة عامة معينة أي مشكلة محدّدة تواجه المجتمع وما تعمله الحكومة لحلها. أي أن الاهتمام يتركز على مضمون السياسة العامة.

مراحل السياسة العامة



الطريقة التي تمارسها الحكومة للعمل على حل مشاكل المجتمع من خلال السياسة العامة

يمكن تلخيص الطريقة التي تمارس الحكومة دورها في العمل على حل مشاكل المجتمع وتوفير احتياجاته بتقسيمها إلى ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى:

- تتولى الحكومة القيام بسلسلة من الخطوات تنتهي بالتقدم من المجلس النيابي لمشروع قانون. وما أن يقر القانون حتى تباشر الحكومة بوضع المراسيم التطبيقية له.
- يتضمن القانون تعريف المشكلة أو ما يطلق عليها فذلك القانون، فتحدد الأهداف المرغوب فيها، ووصفاً لكيفية وأساليب تحقيقها، وتخصيصاً للموارد المالية وغيرها اللازمة للتنفيذ.

المرحلة الثانية:

- هي تنفيذ السياسة العامة بمعنى قيام سلسلة من الخطوات غايتها تحقيق أهداف السياسة العامة.
- ومن بين هذه الخطوات تكوين جهاز إداري ضمن وحدات السلطة التنفيذية يكلف بمسؤولية تنفيذ السياسة العامة، تنظيم هذا الجهاز داخلياً بما يضمن تنسيق الجهود لتحقيق الأهداف، وتوظيف الموارد البشرية المناسبة عدداً وتأهيلاً والمدربة عملياً على أداء الوظائف اللازمة. وتوفير الموارد المالية اللازمة للتنفيذ، وأخيراً قيام الإدارات بتوصيل الخدمات للمواطنين.

المرحلة الثالثة:

- متابعة وتقييم نتائج تنفيذ السياسة العامة للتأكد من مدى النجاح في تحقيق الأهداف. وهذه المرحلة تنطوي على خطوات قد يشترك فيها عدة أجهزة، حكومية وغير حكومية.

وعليه فإن رسم وتنفيذ وتقييم السياسة العامة هو في حقيقة الأمر جوهر العمل الحكومي الأمر الذي يبرر وصف الحكومة بانها جهاز الدولة لرسم وتنفيذ السياسة العامة الهادفة لعلاج مشاكل المجتمع وتوفير حاجاته وتحقيق أهدافه.

منشأ السياسة العامة

تنشأ السياسة العامة نتيجة وجود مشكلة عامه تتطلب تدخل حكومي وحيث إن المشكلة هي جوهر السياسة العامة وتعرف بأنها: حاجات إنسانية تسببت في عدم رضا وحرمان أو ظلم يتطلب تعويض عادل أو علاج.

أقسام المشاكل:

- i. شخصية تتعلق بفرد أو مجموعة صغيرة من الأفراد
- ii. اجتماعية وهي أعلى من المشاكل الشخصية
- iii. عامه وهي أعلى المستويات

تقويم السياسة العامة

مفهوم التقويم:

- الحكم على جدوى أو كفاءة برامج أو سياسة عامة باستعمال مقاييس مختلفة.
- عملية اجتماعية عامة تحاول إصدار أحكام حول قيمة البرامج الإدارية.
- إتباع إجراءات للحكم على ما إذا كانت السياسة العامة جديرة بالتنفيذ أو الاستمرار.
- الحكم على احتمالات نجاح سياسة عامة من خلال تقويم البديل المراد تطبيقه.

أنواع التقويم

- تقويم سابق: يتطرق للحلول والبدايل ومدى ملازمتها للمشاكل العامة.
- تقويم لاحق: يهتم بالمقارنة بين ما يتحقق من نتائج وما كان متوقعا من خلال تطبيق سياسة معينة.
- تقويم مضمون السياسة العامة: تعريف المشكلة وتحديد القيم الاجتماعية المرتبطة بها ودراسة الحلول البديلة والمفاضلة بينهما ومحور التقويم هو مضمون السياسة.
- تقويم الإجراءات: ومحورة هو التعرف على الجماعات والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية في تحديد المشكلة العامة بالإضافة إلى تحديد الإجراءات المتبعة دون الاهتمام بموضوع السياسة العامة.

المشاركون في عملية التقويم

- أجهزة ومؤسسات حكومية وتشتمل على:
- السُلطة التشريعية وما يتبع لها من أجهزة ولجان.
- السُلطة التنفيذية والأجهزة التابعة لها.
- منظمات المجتمع المدني.
- الأفراد والمواطنين.

ما يقصد تقييم السياسة العامة؟

- يقصد به إصدار حكم على برنامج أو سياسة عامة أو الحكم على جدوى أو جدارة برنامج أو سياسة عامة وذلك باستعمال مقاييس مختلفة بناء عليه.
- يستعمل للحكم على جدوى استمرار العمل بسياسة معينة وهذا يعني المقارنة بين النتائج الفعلية لتطبيق هذه السياسة وما كان متوقعا أن تحققه والتقييم في هذه الحالة لاحق لإقرار السياسة العامة.

آثار أو نتائج تطبيق السياسة العامة

هي ما يترتب فعلاً على وضع السياسة العامة من خطط وبرامج العمل موضع التنفيذ الفعلي من نتائج بمعنى هي التغيير الذي يطرأ على بيئة السياسية العامة وأساليب تنفيذها في علاج المشكلة العامة التي دعت لرسمها في المقام الأول. ينصب البحث في نتائج وآثار السياسة العامة على:

- أ. التغيير الذي ترتبه السياسة العامة على الأفراد والجماعات الهادفة لخدمتهم.
- ب. الأوضاع الحالية والمستقبلية بالنسبة للمواطنين.
- ج. الآثار طويلة المدى التي لم تؤخذ في الحسبان عند رسم السياسة العامة.

أهداف تقييم السياسة العامة

- حسن أداء وظيفة التقييم ولتوفير النجاح لها يجب معرفة الهدف من تقييم السياسة العامة.
- تشتمل الأهداف التي تتمحور حولها وظيفية التقييم على التالي:

1. الأهداف السياسية: ويهتم التقييم بقياس مدى النجاح في تحقيق عدالة توزيع الثروة والذي ينعكس على حجم التأثير الذي تحقق للنظام السياسي في المجتمع.
2. الأهداف البيروقراطية: ويركز التقييم على إجراءات التنفيذ وعملياته ومدى النجاح الذي يحققه الجهاز التنفيذي عند ممارسة وظيفته.
3. الأهداف الموضوعية: وتعني قياس النجاح الذي ساهم البديل الذي تم إقراره في تحقيق غايات المشرع، ولهذه الأهداف مجالات عديدة:
 - أ. نجاح السياسة العامة في تقديم الحلول للمشكلة.
 - ب. قياس الآثار والنتائج وتأثيرها على البيئة السياسية.
 - ج. قياس الآثار المتعمدة وغير المتعمدة.
 - د. قياس الآثار والنتائج المعنوية والمادية.

يتضح مما تقدم حقيقة هامه بالنسبة لتقييم آثار السياسة العامة وهي أنه لها آثار متنوعة وأنه يلزم لحسن القيام بالتقييم معرفة نوع الآثار المطلوبة تقييمها ويمكن بصفة عامة تقسيمها كما يلي:

1. يترتب على إقرار سياسة معينة ووضعها موضع التنفيذ
2. مخرجات معينة تتخذ شكل اعتمادات مالية
3. آثار معينة على المواطنين المعنيين بهذه السياسة العامة
4. نتائج وآثار تصل لجماعات غير مقصودة
5. رد فعل طبيعي على تطبيق السياسة العامة على المواطنين عامة.
6. نتائج مادية وغير مادية
7. للسياسة العامة آثار موضوعية والمقصود أن لكل سياسة عامة آثار موضوعية على البيئة المحيطة بها وسواء كانت هذه الآثار مقصودة أم لا مباشرة أو لا فالسياسة آثار متعددة على جوانب مختلفة للحياة في المجتمع.

أنواع التحليل

التحليل الكمي	التحليل الكيفية أو النوعي
نوع البيانات	رقمية كمية
النظر الى الظاهرة	افتراض وجود حقيقة اجتماعية موضوعية واحدة
الهدف	يسعى الى بناء علاقات وتفسير اسباب التغيرات المقاسة ومن ثم الوصول الى تعميمات مفيدة
دور الباحث	الباحث منفصل عن الدراسة لكي يتعد عن التحيز
المناهج	المناهج الكمية: المسح، المنهج الاحصائي
الأدوات	الاستبيان، تحليل المحتوى
العينات	العينات الاحتمالية: العشوائية البسيطة، المنتظمة، الطبقيّة، متعددة المراحل
	المناهج الكيفية: الاثنوغرافي، تحليل الخطاب، التحليل السيميولوجي
	المقابلة، الملاحظة، مجموعات التركيز أو النقاش وجلسات الاستماع الجماهيري
	العينات غير الاحتمالية: الصدفة، القصديّة، الحصية

التقييم الكمي Quantitative assessment

يركز عملية تقييمه على الكم، فالمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية تعتبر المادة الخام التي يتبعها هذا المنهج، ويتم استعمال الجداول ومختلف مؤشرات القياس، كما يتم اللجوء الى المقارنات بين السياسات العامة خلال مراحل زمنية معينة.

أدوات التقييم الكمي

- الاستمارة أو الاستبيان
- استطلاع الرأي

التقييم النوعي أو الكيفي Qualitative assessment

- يركز على تفسير الايديولوجية او النظرية التي تؤطر البرنامج او السياسة، والبحث عن العلاقة بين نظام القيم المعلن في السياسة العامة و السياسة المطبقة فعلا على الواقع والبحث بدقة عن المشكلة وتحديد الاهداف والقيم الاجتماعية المرتبطة بهذه السياسة .
- يهتم بدرجة المشاركة الشعبية، والاجراءات التي سمحت للمواطنين ومؤسسات المجتمع المدني بالتعبير عن وجهات نظرهم، ودور مختلف المؤسسات في رسم وتنفيذ السياسة والرقابة عليها.

أدوات التقييم النوعي

- الملاحظة
- المقابلة المفتوحة
- مجموعات التركيز
- مجموعات النقاش
- التقارير المفصلة
- جلسات الاستماع الجماهيري

ملخص

1. السياسة العامة أو السياسات العامة هي الدليل المحدد:
 - للمبادئ التي تتخذها السلطة التنفيذية
 - للإجراءات التي تتخذها السلطة التنفيذية
2. السياسة العامة
 - هي المنظم لما يحق وما لا يحق للفرد أن يمارسه والطريقة التي يمارس بها ما يريد.
 - هي المحدد لعلاقات الفرد مع الحكومة ومع الغير.
 - هي الأدوات التي تستعملها الحكومة لتنظيم حياة الأفراد في المجتمع.
 - هي أداة الحكومة في حماية المجتمع والدولة وفي تحقيق الأهداف العامة.
 - لها تأثير نوعي كبير على حياة الأفراد والمجتمع
3. السياسة العامة هي تفاعل ديناميكي معقد يتم في إطار نظام فكري بيئي سياسي محدد، تشترك فيه عناصر معينة رسمية وغير رسمية يحددها النظام السياسي وأهم هذه العناصر هي:
 - دستور الحكم في الدولة
 - الأيديولوجية أو الفلسفة السياسية الحاكمة
 - السلطة التشريعية
 - السلطة القضائية
 - الأحزاب السياسية
 - الصحافة والرأي العام
 - المجتمع المدني
4. دراسة السياسة العامة تتناول العمل الحكومي من مدخل:
 - إجرائي ومحوره كيفية رسم وتنفيذ وتقييم السياسة العامة أيًا كان موضوعها.
 - موضوعي ومحوره دراسة سياسة عامة معينة أي مشكلة محددة تواجه المجتمع وما تعمله الحكومة لحلها. أي أن الاهتمام يركز على مضمون السياسة العامة.
5. إن رسم وتنفيذ وتقييم السياسة العامة هو جوهر العمل الحكومي الأمر الذي يبرر وصف الحكومة بأنها جهاز الدولة لرسم وتنفيذ السياسة العامة الهادفة ل:
 - علاج مشاكل المجتمع
 - توفير حاجاته
 - تحقيق أهدافه
6. السياسة العامة تحل المشاكل:
 - الشخصية المتعلقة بفرد أو مجموعة صغيرة من الأفراد
 - الاجتماعية وهي أعلى من المشاكل الشخصية
 - العامه وهي أعلى المستويات
 - كل ما تقدم
7. تقويم السياسة العامة هو:
 - الحكم على جدوى أو كفاءة برامج أو سياسة عامة باستعمال مقاييس مختلفة.
 - عملية اجتماعية عامة تحاول إصدار أحكام حول قيمة البرامج الإدارية.
 - إتباع إجراءات للحكم على ما إذا كانت السياسة العامة جديرة بالتنفيذ أو الاستمرار.
 - الحكم على احتمالات نجاح سياسة عامة من خلال تقويم البديل المراد تطبيقه.
8. الأهداف الموضوعية للسياسة العامة تعني قياس النجاح الذي ساهم البديل الذي تم إقراره في تحقيق غايات المشرع، ولهذه الأهداف مجالات عديدة:
 - نجاح السياسة العامة في تقديم الحلول للمشكلة.
 - قياس الآثار والنتائج وتأثيرها على البيئة السياسية.
 - قياس الآثار المتعمدة وغير المتعمدة.
 - قياس الآثار والنتائج المعنوية والمادية.
9. أدوات التحليل الكمي هي:
 - الاستبيان أو الاستمارة
 - تحليل المحتوى
 - استطلاعات الرأي
10. أدوات التحليل النوعي هي:
 - المقابلة
 - الملاحظة
 - مجموعات التركيز أو النقاش
 - جلسات الاستماع الجماهيري

المراجع

- Wolf, Robert, "Definitions of Policy Analysis"
- Kilpatrick, Dean, "Definitions of Public Policy and Law" Wayback Machine.
- Anderson, James E. 1975. *Public Policy Making. Praeger: New York*
- Dror Yehezkel, 1968. *Public Policy Making Re-examined, Chandler. Pennsylvonia*
- Dye. Thomas R. 1972. *Understanding Public Policy. Prentice Hall. Englewoodcliff*
- Frohock. Fred M. 1979. *Public Policy: Scope and Logic. Prentice Hall. Englewoodcliff*
- Sahni Pardeep. 1987. *Public Policy: Conceptual Dimensions. Kitab Mahal. Allahabad.*
- Saigal Krishan, 1983. *Policy Making in India : An Approach to Optimisation, Vikas:*